

ديوان رئاسة الوزراء



حكومة الإنقاذ الوطني

قرار مجلس الوزراء

رقم (٦) لسنة 2016 ميلادية

بتقرير حكم في شأن قراره رقم (50) لسنة 2012 ميلادية
باعتماد الهيكل التنظيمي و اختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري

مجلس الوزراء

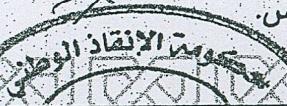
- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (87) لسنة 1971 ميلادية، بشأن إدارة قضايا الحكومة.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 1981 ميلادية، بشأن إدارة المحاماة العامة وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 1992 ميلادية، بإنشاء إدارة القانون ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2003 ميلادية، بتنظيم الخبرة القضائية.
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2005 ميلادية ، في شأن مؤسسات الإصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006 ميلادية، بشأن نظام القضاء وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية ، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2011 ميلادية، بشأن تنظيم الجريدة الرسمية .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014 ميلادية ، بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتوكيل رئيس حكومة إنقاذ وطني .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (64) لسنة 2015 ميلادية، بشأن إعادة تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني .
- وعلى معارضه السيد / وزير العدل بكتابه رقم (5230) بتاريخ 08/12/2015 ميلادي .
- وعلى ماقرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الخامس والثلاثين لسنة 2015 ميلادي .

قدر

مادة (١)

تنشأ بموجب أحكام هذا القرار فروعاً لوزارة العدل يتحدد نطاق عمل كل منها بنطاق عمل محاكم استئناف كل من:

طرابلس - بنغازي - الزواية - مصراته - الجبل الأخضر - سبها - البيضاء - غريان - الغمس.



طرابلس . طريق السكة

+218 362 0117 - 334 4210 + فاكس 362 0132 +218 21

مجلس الوزراء



مادة (2)

يكون لكل فرع رئيساً يصدر بتنصيبه قرار من وزير العدل ويتولى الإختصاصات المحددة وفق أحكام التشريعات النافذة.

مادة (3)

يتولى كل فرع الإختصاصات الآتية:-

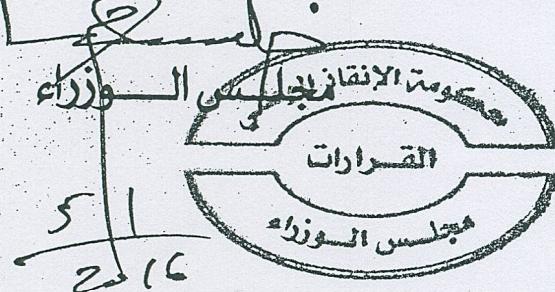
1. الإشراف على سير العمل اليومي بالفرع وذلك بما لا يتعارض وأحكام التشريعات النافذة.
2. إعداد ومناقشة تقديرات الميزانية واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتنفيذ مخصصات الفرع بالباب الأول والثاني والثالث من الميزانية المعتمدة للفرع.
3. الإشراف على المباني التابعة للوزارة والهيئات القضائية الواقعة في نطاق اختصاص الفرع بمتابعتها وصيانتها.
4. الإشراف على مؤسسات التدريب وتأهيل الموظفين في نطاق اختصاص الفرع ومتابعة تنفيذ الخطط التدريبية.
5. إعداد الخطط والدراسات وتحديد احتياجات الفرع والهيئات القضائية الواقعة في نطاق اختصاص الفرع من الإنشاءات أو صيانة المنشآت القائمة وإقتراح المشروعات الخاصة بالتنمية وتنفيذها.
6. القيام بتوريد احتياجات الفرع والهيئات القضائية الواقعة في نطاق اختصاص الفرع وما يقع في نطاقه ومتابعة أعمال المخازن.
7. المشاركة في لجان الجرد السنوي التي تشكلها الوزارة.

مادة (4)

يكون للفروع تنظيم داخلي يبين آلية سير العمل بها يصدر بشأنها قرار من وزير العدل.

مادة (5)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالفه ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.



صدر بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٤٣٧ هجري
الموافق: ٦ / ١ / ٢٠١٦ ميلادي
صفحة: ١٦ / ٥٨٧ حلية